**جامعة قاصدي مرباح – ورقلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم مالية ومحاسبة**

**العنوان**

# تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية

# دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تقرت خلال الفترة الممتدة من (2016 -2018)

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة**

**تخصص: مالية وبنوك**

**من إعداد الطالبين:**

- عبد العالي مونة
- وليد بن الحبيب

**تحت إشراف الأستاذ:**

- عبد الغفور دادن
أستاذ محاضر (أ)

**لجنة المناقشة**

- الأستاذ : أبوبكر شماخي..... رئيسا
- الأستاذ : عبد الغفور دادن..... مشرفا ومقررا
- الأستاذة : صفية صديقي..... مناقشا

**الموسم الجامعي:** 2022/2021

**جامعة قاصدي مرباح – ورقلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم مالية ومحاسبة**

**العنوان**

# تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية

# دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تقرت خلال الفترة الممتدة من (2016 -2018)

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة**

**تخصص: مالية وبنوك**

**من إعداد الطالبين:**

- عبد العالي مونة
- وليد بن الحبيب

**تحت إشراف الأستاذ:**

- عبد الغفور دادن
أستاذ محاضر (أ)

**لجنة المناقشة**

- الأستاذ : أبوبكر شماخي..... رئيسا
- الأستاذ : عبد الغفور دادن..... مشرفا ومقررا
- الأستاذة : صفية صديقي..... مناقشا

**الموسم الجامعي: 2022/2021**

# الإهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرت عملي المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

وإلى جميع أفراد عائلتي الكريمة كبيرا وصغيرا وإلى إخواني وأخواتي

الأعزاء وأصدقائي رفقاء دربي وإلى كل من يكن لي الحب

والتقدير وإلى طلبة علوم المالية والبنوك وإلى أساتذتي الكرام.

والحمد لله الذي هذانا لهذا وما كنا لنهتذي لهذا لولا أن هدانا الله.

عبد العالي مونة

# الإهـــــــــداء

أشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا العلم وهدانا نوره وألهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقوانا على إتمام هذا العمل المتواضع، ولأن شكر الناس من شكر الله، أهدي هذا العمل إلى من أعاننا الله بطاعتهما وكرمهما

إلى العزيزة على قلبي " أمي" أطال الله في عمرها التي لم تبخل علي بعطفها وحنانها ومنحتني من فضلها كل عمرها.

إلى أبي الغالي أطال الله في عمره أهدي إليه ثمرة هذا المجهود

إلى كل من جمعتني بهم الأخوة والصداقة في الله

إلى كل من أحب ومن يحبني

دون أن أنسى كل هؤلاء الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم وتمنوا لي الأفضل دائما.

بن الحبيب وليد

# شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إتمام هذا العمل

فعظيم الشكر والتقدير والإحترام للأساذ المشرف

"دادن عبد الغفور"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل، كما أتوجه بالشكر الجزير إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

كما أننا نجد أنفسنا مدينين بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة لإتمام مشوارنا الدراسي دفعة 2022

وليد/ عبد العالي

**ملخص:**

شهدالقطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة الإقتصادية , فتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية للإستثمار وتحقيق الأرباح , فقد إستفادت البنوك من هذه الإصلاحات التي تهدف إلى تمويل المشارع الإستثمارية ونظرا للأهمية البالغة التي تكسبها البنوك توفر الموارد المالية إذا تم القضاء على العراقيل التي تقف في سبيل ترقيتها وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف وإعاقة التنمية الإقتصادية . ولتوضيح ذلك قمنا بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري BNA, من خلال تقيم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية لإعتمادنا في الدراسة على المنهج الوصفي وتحليل الوثائق المحاسبية والمالية المقدمة من طرف البنك بإستخدام أسلوب المقابلة.

فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتاج تمثلت في أن البنك الوطني الجزائري BNA يقوم بتمويل المشاريع الإستثمارية وكذالك منح مختلف أنواع القروض من بينها( قروض الإستغلال , قروض الإستثمار...الخ) إنشاء مؤسسات مصغرة , وكذالك يساهم في تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية ودعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**الكلمات المفتاحية:** بنوك تجارية – مشاريع إستثمارية – إستثمار– تمويل.

**Abstract :**

In recent decades the banking sector has wintnessed great developments resulting from economic globalization , which has opened wider opportunities for banks and financial institutions to invest and make profits. It stands forits promotion , on top of which is the difficulty of obtaining bank loans , which leads to the failure to achieve goals and impedes economic development .To clarify this , we canducted a feld study in the National Bank of Algeria (BNA) , byevaluating the role of commercial banksn in financing investment projects , because we relied in the studyon the descriptive approach and analyzed the accunting and financial documents provided by the bank using the interview method . the study was summarized in to a number of results represented in that the Algerian National Bank (BNA) finances as well as grants various types of loans , including (escplotation loans , investment loans) the escablishment of micro , enterprises , as well as contributing to the finacing of various investment projects and the support and establishment of small and medumenterprises .

**Keywords:** commercial banks – investment projects – investment – financing.

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر | |
| الملخص | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول:الأدبيات النظرية للبنوك التجارية وتمويل المشاريع الإستثمارية | |
| تمهيد الفصل الأول | 5 |
| المبحث الأول:الإطارالمفاهيمي للبنوك التجارية وتمويل المشاريع الإستثمارية | 6 |
| المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية | 6 |
| الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية | 6 |
| الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية | 6 |
| الفرع الثالث: أصناف البنوك,وضائفها ودورها | 7 |
| المطلب الثاني: أساسيات حول التمويل البنكي والمشاريع الإستثمارية | 12 |
| الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي وأنواعه | 12 |
| الفرع الثاني: محددات وأسس التمويل البنكي | 16 |
| الفرع الثالث: المشاريع الإستثمارية | 18 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة | 20 |
| المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع | 20 |
| الفرع الأول: الدراسات بالغة العربية | 20 |
| الفرع الثاني: الدراسات بالغة الأجنبية | 24 |
| المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة بالدراسات الحالية | 25 |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الأول | 28 |
| الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت 941 | |
| تمهيد الفصل الثاني | 30 |
| المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري | 31 |
| المطلب الأول: تعريف البنك ومهامه | 31 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وتعريف مصالح البنك | 32 |
| المطلب الثالث: طلب قرض الإستثمار | 35 |
| المبحث الثاني: تقييم دور البنك الوطني الجزائري(BNA) في تويل المشاريع الاستثمارية | 38 |
| المطلب الأول: دراسة المؤشات المالية الرئيسية | 38 |
| المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة | 45 |
| خلاصة الفصل الثاني | 50 |
| الخاتمة العامة | 51 |
| المراجع | 53 |
| الملاحق | 56 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | يوضح مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | 25 |
| **02** | يوضح المجاميع المالية خلال الفترة (2016-2018) | 38 |
| **03** | يوضح أنواع القروض الممنوحة خلال السنوات (2016-2018) | 46 |


# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري | 10 |
| **02** | دورة تدفق الأموال | 11 |
| **03** | الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت 941 | 32 |
| **04** | شكل يوضح تغيرات موارد العملاء بدلالة السنوات (2016-2018) | 39 |
| **05** | شكل يوضح تغيرات قروض العملاء بدلالة السنوات (2016-2018) | 40 |
| **06** | شكل يوضح تغيرات إجمالي الميزانية بدلالة السنوات (2016-2018) | 41 |
| **07** | شكل يوضح تغيرات رؤوس الأموال بدلالة السنوات (2016-2018) | 42 |
| **08** | شكل يوضح تغيرات صافي الدخل البنكي بدلالة السنوات (2016-2018) | 43 |
| **09** | شكل يوضح تغيرات الناتج الصافي بدلالة السنوات (2016-2018) | 44 |
| **10** | شكل يوضح تغيرات قروض الإستغلال خلال (2016- 2018) | 47 |
| **11** | شكل يوضح تغيرات إنشاءات المؤسسات المصغرة | 48 |
| **12** | الشكل رقم 07: شكل يوضح تغيرات رؤوس الأموال بدلالة السنوات (2016-2018) | 49 |

# مقدمة

من أجل تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق بحيث تساهم في بلوغ أهدف التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات فالاستثمار يوفر الإنتاج وبحقيق الاكتفاء الذاتي ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلي رفع مستوى المعيشة.

## الإشكالية المطروحة:

بناءا على ماسبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي :

- مامدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية لدى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت خلال الفترة الممتدة 2016.2018؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية والإحاطة بجميع جوانبها تم وضع الأسئلة الفرعية الأتية ؟

1. فيما تكمن وضائف البنوك وماهي أنواعها؟
2. ماهي الأليات والإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية؟
3. ما هي الطرق السليمة التي يتبعها البنك من أجل منح تمويل وماهي مختلف الضمانات المقدمة ؟

## الفرضيات:

- ✓ تعتبر البنوك المحرك الأساسي لدفع عجلة النشاط الإقتصادي وذلك عن طريق تمويل المشاريع الإستثمارية ،
- ✓ المشاريع الإستثمارية عنصر مهم ذو أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية،يتم تمويل المشاريع الإستثمارية بأشكال عديدة مختلفة ،
- ✓ يتمد البنك عند إتخاده لقرار منح القروض على مجموعة من الآليات والمعايير وذلك لضمان إسترجاع القروض ،

## أهمية الدراسة:

في ضوء التساؤلات المطروحة سابقا والتي تحتاج إلى إجابات وتفسيرات , يمكن إدراك أهمية البحث في النقاط التالية :

- ✓ كون المشاريع الإستثمارية عصب البيئة الإقتصادية ،
- ✓ إدراك أهمية المشاريع الإستثمارية من خلال تمويلها من طرف البنوك التجارية ،
- ✓ تكمن الأهمية للبحث بإعتباره موضوعا يلقي الضوء على محاولة ايجاد سبل التمويل الأكثر ملاءة ،

## أهداف الدراسة:

- ✓ القاء الضوء على البنوك التجارية وواقعها في الجزائر وأهم مستجداتها،
- ✓ التعرف على أهم الأساليب الحديثة الموجهة لتمويل المشاريع الإستثمارية،
- ✓ التعرف على كيفية تقييم المشروع الاستثماري من أجل تمويله.

## منهج الدراسة:

بغية الوصل إلى نتائج وللإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابق تم الإعتماد على المنهج الوصفي والجانب النظري ومنهج دراسةحالة في الجانب التطبيقي لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منها على الآخر داخل البنك

أما أدوات جمع المعلومات هي:

**المقابلة :** تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في البحث لأنها تعتبر عن الإتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التي تشغل الرأي العام ويتم التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوبين.

**الملاحظة :** إن إستخدام هذه الأدوات سهلت لنا مراقبة وتتبع مجريات الأحداث والوقائع بطريقة النظر والإستماع دون الإندماج المباشر والمشاركة ، كما أتاح لنا رؤية المؤسسات البنكية وهيكلها.

**صعبات الدراسة :**

- صعوبة تلقي المعلومات،
- صعوبة تلقي المكان الذي تتم فيه هذه الدراسة الميدانية ( الموافقة)،
- التحفظ على بعض المعلومات من طرف البنك نظرا لتعلقه بمؤسسات أخرى والجهات الوصية.

**هيكل البحث:**

الفصل الأول الإطار النظري

المبحث الأول قمنا بعموميات حول البنوك التجارية أنواعها وعناصرها

البحث الثاني أسسيات حول التمويل البنكي

المبحث الثالث أسسيات حول الإستثمار والمشاريع الإستثمارية

أما الفصل الثاني فهو الجانب التطبيقي تطرقنا فيه التعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي ومصالحه والتعرف على أنواع القروض الممنوحة خلال الفترة مابين 2016-2018

وأنهينا البحث بخاتمة عامة تتضمن النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقترحة.

**الحدود الزمانية:** من 2016 إلى 2018 ,

**الحدودالمكانية:** البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت 941.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية للبنوك التجارية وتمويل المشاريع الإستثمارية

**تمهيد:**

إن الجهاز المصرفي لدى كل دولة يتكون من مجموعة من المصارف العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة والذي يختلف عن غيره من المصارف كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي في تطبيق سياسة النقدية وإبراز المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي البنوك التجارية التي تتنوع أنشطتها حيث تقوم بالوساطة المالية كونه تمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي الودائع من المودعين والموسسات والسلطات الحكومية , كما يقوم بعملية الإقرض وتمويل المشاريع والإستثمارات و في هذا الفصل سيتم التطرق إلى.

- ✓ عموميات حول البنوك التجارية
- ✓ ماهية القروض البنكي وعناصرها

## المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية وتمويل المشاريع الإستثمارية

تعتبر البنوك التجارية الأكثر إنتشار من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك التجارية تحولت إلى بنوك تجارية ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات والعمال بعدما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية عن غيرها هي الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على إستعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

### المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

### الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي، فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية، فنشأة البنوك التجارية كانت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وقد لا حظوا بمزاولتهم لهذا النشاط أن جزءا كبيرا منها لا يسحب فقاموا بإقراض هذه الودائع وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارفة، فظهر أول بنك عام 1517 م بالبندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجيا ومع إنتشار الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها[1] وقد كان لظهور النقود أثر كبير على زيادة الإنتاج وتطويره مما أدى إلى إزدهار التجارة الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة إلى القروض، ولذلك تغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة ولم تعد مهتما إقراض المحتاجين للإستهلاك بل تنوعت عمليتها المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.

### الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية

البنوك هي تلك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل مع النقود وإقراضا و إقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة والبنوك

[1] جمال لطرش و اخرون البنوك التجارية و اساليبها في استثمار اموال العملاء مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004 م ص 1

هي التي تقبل الودائع المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الإقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتغطي هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة، كما أنها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري، وان قام بتجميع المدخرات الأفراد والمنشأة لوضعها تحت تصرف المشروعات لإستخدامها كرأس مال متداول، إلا أن جل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية، عن طريق منح الإئتمان( القروض) هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الودائع التجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، وينتج لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع[2].

## الفرع الثالث:أصناف البنوك ووضائفها ودورها

البنوك لا تقوم جميعا بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد إقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الإختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

### الأولا: أصناف البنك المركزي

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع ومن الجدير بالإشارة إلى أن أنواع البنوك تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الإقتصاد القومي لها ومن أهمها:

**1: البنوك حسب فعاليتها:** وتنقسم إلى:

**بنوك الودائع:** هي تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب ولمدة لا تتجاوز سنتين، وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل وتتميز باتصالها بجمهور كبير من المدخرين العاديين حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري.

**بنوك الأعمال:** هي التي تقوم على الإشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس وفتح الإعتمادات لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعمق بها هذا الإشتراك.

[2] سميحة بالخروف هاجر كدة الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قصدي مرباح ورقلة 2012/2011م ص8

**2 :البنوك حسب تمويلها:** وتنقسم إلى[3]:

أ. **البنوك ذات الفروع المتعددة:** والتي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون ليا فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة، وتلعب دورا إقتصاديا هاما إذا تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الإعتماد والتسهيلات.

ب. **البنوك الإقليمية:** وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

**3: البنوك حسب أصنافها:** وتنقسم إلى:

أ. **البنوك الوطنية:** هي البنوك التي رأس ماليا وإدارتها وطنيتان.

**ب. البنوك الأجنبية:** هي البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروع في الدولة المحلية.

**4: البنوك حسب طبيعة أعمالها:**

أ. **البنوك التجارية:** وهي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك أهم ما يميزها عن غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على إستعداد لدفع هذه الموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف وتعتبر هذه البنوك موضوع مذكرتي.

**ب. البنوك الصناعية:** هي التي تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

**ت. البنوك الزراعية** :وهي التي تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات لمشاريع الزراعية.

**ث. البنوك العقارية** :وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الاستثنائية مقابل رهونات وتأمينات عقارية.

**ثانيا: وظائف البنوك التجارية[4]:**

يمارس البنك التجاري العديد من الوظائف ويقوم بتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة، حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة وتحسين نوعية الخدمات من أجل خلق مركز إستراتيجي متميز وتحقيق رضا الزبائن وجلب المودعين وذلك لأن الودائع تعتبر أهم مصادر

[3]فلاح.حسن الحسن. ادارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر.دار وائل للطباعة والنشر.ط 1 عمان 2000 .ص1 12

[4]فلاح.حسن الحسن. ادارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر.دار وائل للطباعة والنشر.ط 1 عمان 2000 .ص12

البنوك التجارية لذلك فإن البنك يعمل بطرق مختلفة لجذبها سواء عن طريق خلق أوعية إدخارية جديدة مغرية أو بالطرق السريعة،وعموما فإن البنوك التجارية تعمل على تقديم الخدمات التالية:

## 1 :الوظائف التقليدية:

أ. قبول الودائع على إختلاف أنواعها، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بضمانات معينة للحصول على عائد معين من هذه العملية.

ب. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمان، ومن أهم أشكال التشغيل ما يلي:

- منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدنية،
- تحصيل الوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات،
- تمويل التجارة الخارجية من خلال الإعتمادات المستندية،
- تقديم الكفاءات والضمان للعملاء،
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والحولات الداخلية والخارجية،
- تحصيل الشيكات المحمية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها،
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات للمساهمة،
- تأجير الخزائن الآمنة لعملاها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

## 2: الوظائف الحديثة:

- المساهمة في خطط التنمية،
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري،
- تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل، خدمات البطاقة الإئتمانية،
- تحصيل فواتير(الكهرباء والماء) من خلال حسابات تفتحها ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها،
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات تؤدي إلى رفع حجم عمليات البنك وتعود عليه بمزايا كثيرة:

- الدعاية والإعلان للبنك،
- زيادة توظيفات البنك،

- تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض[5] ومنه نستعرض في الشكل التالي أوجه النشاط الأساسي للبنك تجاري بصورة توضيحية.

**الشكل رقم 01: أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري**

**المصدر: عبد الغفار حنفي، قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية، مصر1999، ص49.**

## ثالثا: دور البنوك

[5] عبد الغفار حنفي قرياض سمية ، الأسواق والمؤسسات الماليةٌ، مركز الإسكندرية ، مصر 1999 ، ص 45

للبنوك دورا أساسيا للأعوان الإقتصاديين، إذا تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

**أولا: دور الرقابة:** يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة القتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، إذا يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو تقليص حجم النقد في البلاد.

**ثانيا: دور الوساطة:** لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

**ثالثا: الدور الاستثماري:** تعتبر البنوك التجارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لإستثمار مدخراتهم[6].

**الشكر رقم 02: دورة تدفق الأموال**

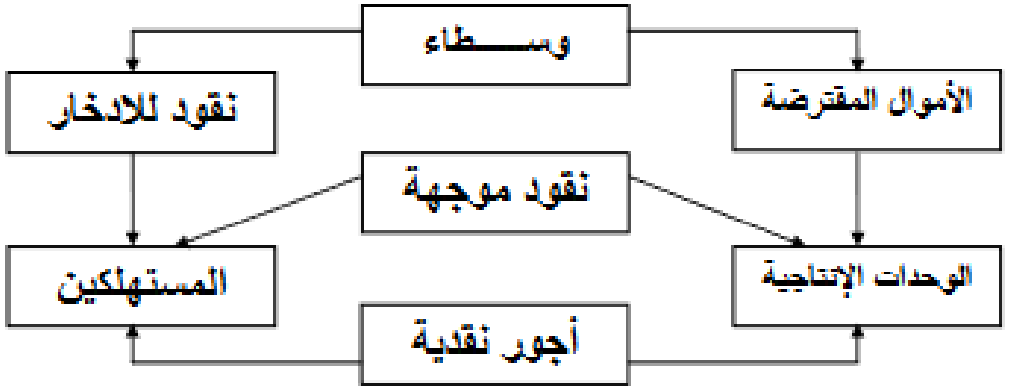


**المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ط 3 2000، ص 60**

## المطلب الثاني : أساسيات حول التمويل البنكي و المشاريع الإستثمارية

[6] بن سالم فاطمة الزهراء ، معالجة القروض البنكية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بحي فارس المدية 2003 /2004 ص 14

سنتناول في هذا المقام مفهوم التمويل بصفة عامة، والتمويل البنكي بصفة خاصة وأهميته وأنواعه ومحدداته وأسسه.

## الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي وأنواعه

للوصول إلى تعريف التمويل البنكي نعرف أولا التمويل بصفة عامة:

**التمويل:** هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية إستثمارات المؤسسة[7].

### أولا: تعريف التمويل البنكي

1. ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الإقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع إستثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها[8]
2. عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الإقتصادية والإستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلائم مع أهداف النظام الإقتصادي و الخطة الإقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الإقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو مايسمى بالإئتمان[9].

### ثانيا: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الإقتصاد إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

---

[7] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير ،جامعة بسكرة،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 / 2008 ، ص37

[8] ربح خ وني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،أترك للطباعة والنشر ،مصر 2008ص100

[9] خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق عمان 313** ، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017 / 2016 ، ص37

**1. التمويل البنكي بحسب الغرض منه:**

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الإئتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

**أ. التمويل البنكي الإستثماري:**

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الإقتصاد الوطني للمؤسسات الإستثمارية بغية إستثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تأدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر[10]

**ب. التمويل البنكي الإستغلالي:**

ويقصد بنشاطات الإستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي إقتناء مواد أولية دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

ويمثل تمويل نشاطات الإستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زارعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف و إستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، و تطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق" خط القرض "ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض[11].

**ت. التمويل البنكي الإستهلاكي:**

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الإستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الإئتمان الذي يحصل

---

[10]زبير عياش، **مرجع سابق** , ص45

[11]رن نادية، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015 / 2014 ، ص18

عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل إحتياجاتهم من السلع الإستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الإئتمان بشكل البيع بالتقسيط[12].

## 2. التمويل البنكي بحسب مدته:

يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار إلى:[13]

**أ. التمويل البنكي قصير الأجل:**

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

**ب. التمويل البنكي المتوسط:**

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أولتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات

**ت. التمويل البنكي طويل الأجل:**

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مرودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.
ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الإقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الإحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الإعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل[14].

## 3. التمويل البنكي الخاص:

وينقسم التمويل على حسب هذا المعيار إلى:

---

[12]احمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطب وعات الجامعية، حلب سورية ، 2000 ، ص235 :

[13]معراج هواري، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس**، ط1، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، 2013 ، ص17

[14]زبير عياش، **مرجع سابق** ص46.

**أ. التمويل البنكي الخاص**

ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الإعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية ( الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك[15].

**ب. التمويل البنكي العام**

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام( الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الإئتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الإقتصادية والسياسية والمالية[16].

**4. التمويل البنكي بحسب الضمان:**

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

**أ. تمويل بنكي بضمان:**

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد إحتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى[17] :

- **تمويل بنكي بضمان شخصي:** والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل وإستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الإئتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

---

[15]حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص96

[16]مريم العمري ، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار( المعايير والمبررات)** ، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013 / 2012 ،ص44.

[17]زبير عياش، **مرجع سابق** ص 47,48

- **تمويل بنكي بضمان عيني:** وهو إئتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الإئتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...الخ.

**ب. تمويل بنكي بدون ضمان:**

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي, ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الإئتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

**1. التمويل البنكي المباشر والغير مباشر**

وينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى:

**أ. التمويل البنكي المباشر:**

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

**ب. التمويل البنكي غير المباشر:**

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الإلتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الإعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الإئتمانية...الخ.

## الفرع الثاني: محددات وأسس التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند إختيار البنك لطريقة إستثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الإعتبار نذكر منها[18]:

**1. الربحية:**

[18]محمد عبد الفتاح الصريفي، **إدارة البنوك** ، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، ص23

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

**2. الأمان (الضمان):**

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر إرتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فان البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

**3. السيولة:**

تعتمد البنوك التجارية إعتمادا كبيرا على مصادر الأموال( قصيرة الأجل )التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي إلتزامات الديون( قصيرة الأجل ) ولايقصد بالإحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

**4. قرارات البنك المركزي:**

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي( كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية ) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والإحتياطي النقدي الواجب الإحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

- **السياسة الإئتمانية للبنك وطبيعة الودائع**

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الإئتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الإئتمانية، وأنواع الأنشطة الإقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها[19].

[19]زبير عياش ,مرجع سابق ص 50

## الفرع الثالث: المشاريع الإستثمارية

### أولا :تعريف المشروع الإستثماري

هناك عدة تعاريف للمشروع الإستثماري منها مايلي:

1. هو إقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا[20] .
2. هو إلتقي عناصر إقتصادية وإجتماعية وبيئية لبناء كيان إقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة بمجموعة من الموارد الإقتصادية إلى أشكال ملائمة لإحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع[21].
3. **حسب تعريف البنك الدولي :** هو حزمة متميزة من أنشطة الإستثمار و إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية والإجراءات الأخرى تستهدف جميعها تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة .[22]

### ثانيا: أنواع المشاريع الإستثمارية

يمكن تقسيم المشاريع الإستثمارية إلى نوعين هما من حيث الملكية ومن حيث النشاط الإقتصادي.

**1. من حيث الملكية تنقسم المشروعات الإستثمارية إلى ثلاثة أنواع هي:**

**1.1. مشروعات خاصة:** أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.

---

[20]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT** ، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005 ، ص5 ،6

[21]بهاء الدين أمين ، **دراسات الجدوى الاقتصادية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2013 - ، ص11

[22]محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات **الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008 ، ص10

**2.1. المشروعات العامة:** أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة.

**3.1. مشروعات مختلطة:** أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة، وتأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لأن المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح أو العائد المالي لإستثماراتهم.

## 2. من حيث النشاط الإقتصادي تنقسم المشروعات الإستثمارية إلى ثلاثة أنواع:

### 1.2. مشروعات القطاع الأولي:

تشمل المشروعات في هذه القطاع مشروعات إستغلال الأراضي الزراعية أو إستصلاح الأراضي أو إستخراج المعادن والثروات الطبيعية أو إستغلال مساقط المياه أو إنشاء قنوات الري وبناء السدود.

### 2.2. مشروعات القطاع الصناعي:

تشمل مشروعات القطاع الصناعي ومختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون، والصناعات الجلدية والغذائية، ومشروعات الصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب، العربات والطائرات... الخ.

### 3.2. مشروعات قطاع الخدمات:

ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة، ومشروعات الطرق أو وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ، ومشروعات التعليم والصحة والطاقة وتوليد الكهرباء وتوزيعها، ومشروعات توفير المياه للمدن ومشروعات الصرف الصحي، كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية[23].

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة

[23] محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص26

## المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع

### الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية:

1. مصطفى عبد اللطيف 2006، مجلة بعنوان: " دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي"، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري وتحديد دوره، وكذلك تحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي، كما اعتمدت هذه الدراسة على معرفة العوامل المؤثرة عليه سلبا وإيجابا، وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج المتمثلة في: ضعف فعالية البنك في تعبئة المدخرات وج<ب المزيد من الودائع مما أثرت سلبيا على تمويل التنمية الاقتصادية عموما.
2. دراسة جاسر محمد سعيد الخليل، بعنوان: **أثر سياسة البنوك التجارية الإئتمانية على الإستثمار الخاص في فلسطين** ،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،2004.تتمحور الدراسة حول الإشكالية التالية : محددات وأركان السياسة الإئتمانية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها بالإستثمار الخاص في فلسطين.

هدف الدراسة إلى معرفة السياسة الإئتمانية وعلاقتها بالإستثمار الخاص،كما سعت الدراسة الى غياب تأثير السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية على الإستثمار الخاص في فلسطين وقد إعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وأسلوب التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية .

لخصت الدراسة إلى توجيه الجهود نحو محفزات الطلب على الإستثمار مع التوصل إلى أن دور السياسة الإئتمانية مرهونة بالضغوطات التي تتحكم بالبيئة الإستثمارية في فلسطين كما توصل حسب تحليل الدراسة إلى الدور السلبي له مماأثر على المسار الحي في التمويل و تحريك عملية الإستثمار كون القطاع مثقل

بالسيولة ،بل أصبح وسيطا لتسرب المدخرات الوطنية إلى الخارج ، في ضل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحوسياسة التمويل متوسط وطويل الأجل .

**3.** دراسة إبتسام طوبال (2004_2005)، بعنوان: تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالقروض السكنية التي تعتبر أحد الأدوات المستخدمة في تمويل سوق السكن من طرف البنوك التجارية وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها ضعف خبرة وكفاءة المسؤولين المشكلين في تمويل السكن بالإضافة إلى الإعتماد على موارد الدولة مع المشاركة الضئيلة للقطاع الخاص.

**4.** دراسة محمد عماد بساسي ،**مذكرة ماستر بعنوان : دور البنوك التجارية في تحفيز الإستثمار** دراسة حالة بنكbdr ،وكالة ورقلة2014. تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تحفيز الإستثمار .

وهدف من هذه الدراسة على الإطلاع بواقع الإستخدام العملي لآليات تمويل لبنوك للمشاريع الإستثمارية و محاولة إظهار وإبراز الحوافز المقدمة من طرف البنوك .

نتائج الدراسة :

- ✓ عدم تركيز البنك على القروض المتوسطة الممنوحة للزبائن العادين باعتبارها ذات ربحية للبنك و مورد مستمر للأموال علىالفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض.
- ✓ نلاحظ إرتفاع كبير في حجم القروض الممنوحة للشباب البطال مما يؤثر سلبا على خزينة البنك ، كون معظم هذه القروض غيرمجدية من ناحية التسديد .

- ✓ إنخفاض حجم المبالغ المقدمة في إطار القروض العقارية على الرغم من الربحية العالية لملئ هذا النوع من القروض بإعتبارها قروض طويلة الأجل.
- ✓ تتعدد وتتنوع طرق التمويل الإستثماري التي توفرها البنوك التجارية .
- ✓ تقدم البنوك التجارية جملة من التحفيزات قصد تحفيز المشاريع الإستثمارية و ذلك من خلال جملة من القروض الممنوحة .

**5.** بوريدح صورية: مذكرة ماجستير ،**حول دور البنوك التجارية في تمويل و بيئة المؤسسات المصغرة** جامعة قسنطينة ،السنة االجامعية(2005-2006) .

– تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية : ماهو دور البنوك التجارية فيتمويل وبئة المؤسسات المصغرة.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي :

- ✓ مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فإن تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية .
- ✓ فيظل العولمة و المنافسة و البحث عن الإستخدامات الاكثر مردودية ،فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات أصحاب المشاريع .
- ✓ في ظل المخاط المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة إن وكالة البنك أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدي النسبة االممولة عن الحد الأقصى المنصوص عليه .
- ✓ قد يسعى البنك إلى قبول تمويل المشروع في الوقت الذي يكون صاحبه قد إستفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الإزدواجية فترة إستكشافها من البنك .
- ✓ سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل ،في عدم تشدد البنك في دراسة ملفات هذه المشاريع وإسقاط دراسته دقيقة عليها .

**6.** سعاد صدقي: مذكرة ماجستير، **حول دور االبنوك في تمويل المشاريع السياحية** ، دراسة حالة البنك الوطني الخارجي،"وكالة جيجل " السنة الدراسية (2005-2006)

– الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية الموجودة بالجزائر الوصول إلى المكانة اللتي يحتلها ضمن الإقتصاد الوطني ومعرفة اللآفاق التي رسمت المشاريع السياحية.

نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:

- ✓ مهما إختلف موضوع المشروع السياحي ، إلا أنه يتطلب تمويل من طرف البنوك التجارية .
- ✓ نقص الإحترافية والبروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي ،خاصة في المناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته وهذا ما أدى في الكثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع .
- ✓ رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان المخاطر القرض إلا أنه ليتم تدخله في تعويض البنك في المال السياحي.
- ✓ لم يواجه البنك صعوبات في مستحقاته هذا ما يدل على إستفادة المستثمرين من الإمتيازات البنكية وغير البنكة متمثلة في أسعار الفائدة و المزايا الجبائية ، من طرف الهيئات الداعمة .
- ✓ رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لمثل هذه المشاريع و التي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يتطلبها البنك .

**الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

1. الدراسة محمد فطريهات "LES DETERMINANTS D'ACCES AU FINANCEMENT BANCAIRE POUR LES PME LE CAS DE L'AFRIQUE DE L'EST ".

رسالة ماجستير في إدارة الأعمال،جامعة كبيكالكندية. 2016

- ✓ هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين منطقة شرق إفريقية وجنوب الصحراء الكبرى من حيث درجة الوصول إلى التمويل، وتوصلت إلى سهولة الوصول إلى التمويل المصرفي في شرق إفريقيا وذلك لعصرنه،
- ✓ العمل وحجم وملكية الشركة والتحقق الدوري المارجعي الحسابات الخارجية بينما اصعوبة الوصول إلى التمويل.

2. دراسة بعنوان:

I nformation genrals etcousidorations interessant la troisien me coufrence interatiouale sur le finanoment du devloppemment.

انعقد هذا المؤتمر في 24.20 أفريل 2015 بجونيف سويسرا، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معلومات عن القضايا الرئيسة التي يتعين النظر فيها في هذا المؤتمر فيما يخص التمويل والتنمية.

وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

- من حيث المبدأ، فإن ديناميكية القطاع الخاص الوطني واستثمارات القطاع الخاص المحلي هما أساسا الذي يقوم عليه نمو أي بلد، ولكن من الناحية العلمية، تفتقر العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى مواردها الخاصة، وبالتالي تتجه إلى مصادر خارجية لتمويل نمو الاقتصادي.
- يمثل الاستثمار في المحافظ الأجنبة أكبر مصدر للتمويل الخارجي للتنمية على الصعيد العالمي وبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية، يمكن

أن تكون مصادر خارجية أخرى مثل القروض المصرفية التجارية والتحويلات المالية القابلة للاستعادة وتوصلت إلى النتائج التالية:

- الحاجة إلى الاستثمار بشكل أكبر في القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل البنية التحتية وتوريد الكهرباء.... الخ
- من أجل زيادة المستوى المطلق للأموال المستثمرة في القطاعات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة ولتعزيز فعاليتها وتأثيرها، يلزم إقامة شركات بين مختلف مصادر التمويل الخارجية والمحلية من أجل التنمية.
- لدى المستثمرين عدد من الأدوات المالية لتمويل المشاريع فمن الضروري الجمع بين هذه المصادر لتعظيم تأثيرها على التمنية.

## المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة بالدراسات الحالية

**جدول رقم 01: يوضح مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

| | الدراسة الحالية | الدراسات السابقة |
|---|---|---|
| **من حيث الزمان والمكان** | أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2021/2022 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت لدى البنك الوطني الجزائري ولاية تقرت | تمت في بيئة عربية واجنبية وكانت من السنوات 2004 إلى 2016، حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: الجزائر، فلسطين |
| **من حيث العينة** | ركزنا في دراستنا على عينة عشوائية وهي تقديم بسيط للبنك وإجراء مقابلة مع عملاء هذا البنك | ركزت معظم الدراسات على عينات عشوائية وزعت عليها استمارات. |

| | | |
|---|---|---|
| **من حيث منهج الدراسة** | اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على اسلوب إستقراء و الإستنتاج والتحليل | تمت معالجة معظم الدراسات بالاعتماد على المنهج الوصفي، كل منها استخدمت الاستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات. |
| **من حيث نوع القطاع** | استهدف البحث القطاع المصرفي، خلال الدراسة الميدانية وذلك بتسليط الضوء على البنك الوطني الجزائري تقرت | اختلفت الدراسات السابقة بين القطاع المصرفي |
| **من حيث المتغيرات** | تناولنا في البحث متغيري دور البنوك وتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث نسعى إلى تقييم دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية | تناولت الدراسات السابقة مختلف متغيرات مختلفة منها:<br>– سياسة البنوك التجارية الائتمانية<br>– تحفيز الاستثمار<br>– تمويل وبيئة المؤسسة المصغرة<br>– تمويل المشاريع السياحية |
| **من حيث الهدف** | هدفت الدراسة الى تقييم دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية | هدفت معظم الدراسات على الوقوف على الدور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية. |

**مصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الدراسات السابقة**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة سوف نعرج على بعض النقاط منها:

- ضبط متغيرات الدراسة حيث كان المتغير المستقلدور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية،
- تحديد مشكلة الدراسة،
- التعرف على المناهج العلمية والأدوات المستخدمة في المعالجة،
- ضبط أبعاد الدراسة بشكل دقيق،
- مساهمة الدراسات السابقة وبشكل كبير في إعداد الاستبانة للدراسة الحالية،
- الإستعانة بالدراسات السابقة كمراجع لإثراء الجانب النظري.

**خلاصة الفصل:**

يعرف البنك على أنه مؤسسة أو شركة مالية مكونة لغرض التعامل في النقود أو الإتمان ويعمل على تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق إلتقاء عرض الأموال والطلب عليها.

والبنوك التجارية لا زالت تتطور وتستخدم أساليب جديدة لمواكبة العصرنة ومختلف التكنولوجيا الجديدة مما أدى إلى زيادة عدد البنوك وإتساع نطاق عملياتها المصرفية ووالخدمات.

# الفصل الثاني:

# دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت941

**تمهيد:**

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة تطبيقية وتفصيلية للبنك الوطني الجزائري لوكالة تقرت من خلال المجاميع الماية وأنواع القروض الممنوحة لثلاث سنوات سابقة ( 2016-2018 ) وتحليلها.

## المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يمثل البنك الوطني الجزائري أحد البنوك التجارية التخصصة في منح مختلف أنواع القروض لهذا السبب اختارنا دراسة أساليب منح القرض الاستثماري انطلاقا من البنك الوطني الجزائري.

### المطلب الأول: تعريف البنك ومهامه

### تعريف البنك:

تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني لأنه يمكن إعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك وبإعتبار هذا البنك يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 10 مدريات عامة و17 مديرية جهوية للإستغلال و214 وكالة، وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.

**أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري:**

أنشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 178 / 66 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 و أسندت له مهام دعم عملية التحويل الاشتراكي و تشجيع السياسة التسييرية الذاتية رفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية.

وبعد إصلاحات 1971م تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة و التجارة، الطاقة المدنية والقطاع الفلاحي, وفي عام 1982م انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي اسند له مهام التمويل، وفي عام 8 م تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدرته 350 مليار دينار جزائري، واحتل أنداك المرتبة الثالثة من البنوك العربية. حاليا يضم البنك الوطني الجزائري 165 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية، أما رأس ماله قدر بـ 8 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأس مال العديد من البنوك, فنجده مثلا يساهم بنسبة 9065 في البنك الأورو عربي الذي يقدر رأس ماله ب 40 مليون دولار، وبنسبة 9035 في اتحاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو رأس مال مقدر ب 80 مليون فرنك فرنسي يساهم في بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة وبنك الجزائر للتجارة المتواجدة في سويسرا.

**ثانيا: مهام البنك** : من وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري مايلي:

- تنفيد برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل،
- إقراض المنشأت الصناعية العامة منها والخاصة،
- خصم الأوراق التجارية الخارجية،
- تمويل عمليات التجارة الخارجية،
- قبول الودائع من طرف الجمهورية و مختلف المؤسسات و إعادة استثمارها،
- التدخل في عمليات الصرف الأجل،
- يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وتعريف مصالح البنك

### أولا: الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت

**الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت 941**

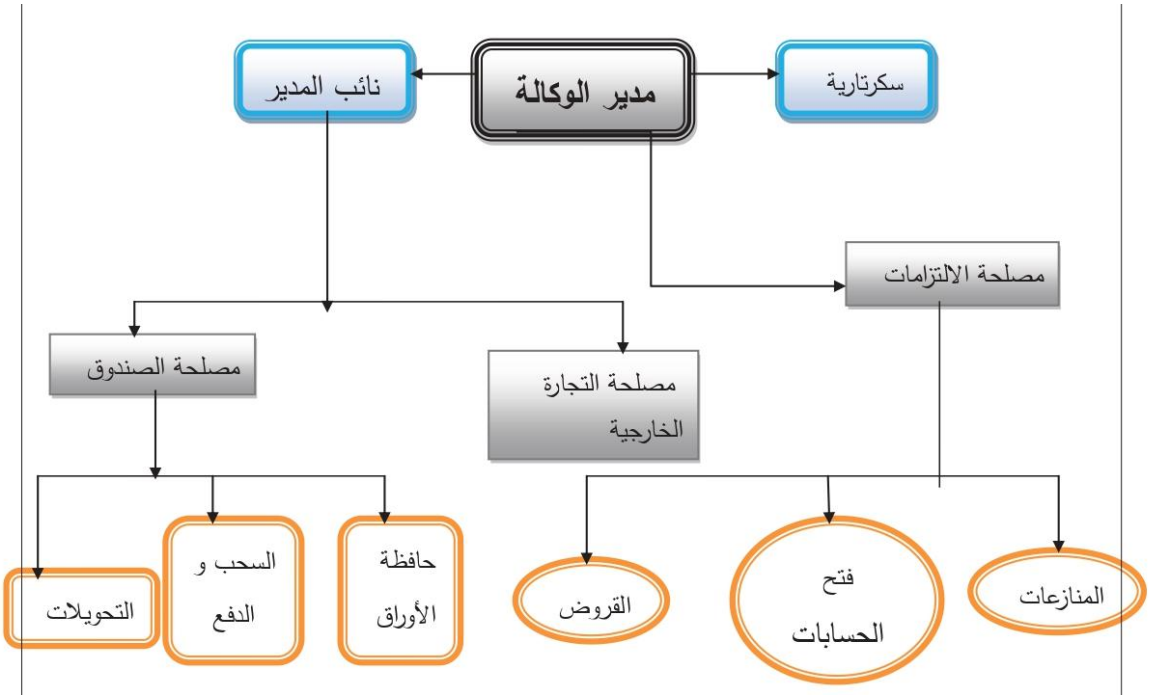


**المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري – وكالة تقرت–**

## ثانيا: تعريف مصالح البنك:

أ. **المصلحة الإدارية:** هي مصلحة تختص في تسيير شؤون البنك ودراسة ميزانية البنك داخل المؤسسة.

ب. **مصلحة السكرتارية:** هي عبارة عن واسطة بين المدير والموظفين والعملاء كما نلعب دور مهم وهو الحفاظ على أسرار المتعلقة بالمؤسسة ومن بين المهام:

- إستقبال الزبائن،
- إستقبال الرسائل الموجهة للمؤسسة،
- التحويلات،
- إستقبال المكالمات الحاتفية الواردة والصادرة،
- تسليم التقارير للمدير عند الحاجة،
- تعمل على ترتيب الملفات والوثائق مع الحفاظ عليها.

أ. **مصلحة التجارة الخارجية** : تختص هذه المصلحة بالعملية التي تكون بين طرفين, احداهما وطني واخر خارجي حيث يعمل البنك دور الضامن بين البائع والمشتري والحرص على وصول السلع والخدمات المطابقة للطلب.

ب. **مصلحة الصندوق:** تسسير الأموال المودعة لدى البنك من خلال زبائنه حيث تشكل المادة الخام لعملية القرض,بحيث يقوم البنك باستعمالها لحسابه الخاص وفي مقابل ذلك هناك امتيازات مع توفير خدمات من سيولة نقدية دائمة يتحصل البنك على موارد قصيرة الأجل تستعمل في عمليات القرض قصير المدى وهي عملية منظمة من طرف الدولة فعلى البنك الإحتفاظ بنسبة 60 مما بحوزته في الصندوق وهي رؤوس اموال مطلوبة في أي وقت وموجهة بسيطة عبر الزمن.

وتنقسم هذه المصلحة الى عدة اقسام وهي:

- قسم الشباك،
- قسم السحب،
- قسم الدفع،
- قسم المحفظة،
- قسم قباضة،

- قسم التعويض،
- قسم التجارة الخارجية،
- قسم الحسابات،
- قسم العملة الصعبة.

ت. **مصلحة الإلتزامات:** تعتبر من المصالح الحامة الضرورية لممارسة النشاط الإئتماني والتجاري للبنك حيث تقوم بدراسة طلبات الزبائن (أشخاص طبيعيين ومعنويين) والمتمثلة في طلبات قروض متنوعة وهي:

1. **قروض قصيرة الأجل:** ومدتها سنة واحدة ويمكن أن تصل الى سنتين

أ. **القروض المكشوف:** وفيه يسمح لحسابه الجاري بأن يكون مدين للبنك بمبالغ محددة لمدة 15يوما بحسب قرار البنك.

ب. **قروض الضمان:** ويسمى بقروض الإمضاء وفيه يقدم البنك إمضاءه كضمان لزبونه اتجاه عملاء التاجر أي منح الثقة لعميل زبون البنك.

ت. **تسهيلات الصندوق:** وفيه يسمح لحسابه الخاري ان يكون مدين للبنك لمدة لاتتجاوز 30يوما.

ث. **تسبيقات على فاتورة أو سندات الصندوق:** تقدم له مبالغ مالية كتسبيق على فاتورة بنسب 80 من المبلغ الإجمالي للفاتورة .

أما بالنسبة للتسبيق على سندات الصندوق فهو تسبيق 80 من الأموال المودعة على كل سندات الصندوق.

ث. **تسبيق على تنفيذ مشروع:** وفيه يقوم البنك بتقديم مبالغ مالية حتى تسمح لزبائنها المقاولين بتنفيذ مشاريعهم.

ج. **تسبيق على مخزون:** وهو التزام البنك بتقديم تسبيق مالي يحدد بنسبة 80% من طلبات العملاء.

ح. **قروض متوسطة الأجل:** مدتما من 7 الى 25 سنة وتقوم بتمويل المباني والأراضي ويشتغل في هذه المصلحة:

- **المشغل:** يقوم بدور دراسة الضمان ومنح القروض لطالبيها بعد ذلك.
- **المكلف بالدراسات:** يقوم بدراسة المشروع الخاص بطلب القرض.

- **عامل رئيسي:** رئيس المصلحة يقوم براقبة كل العمليات التي تتم على مستوى المصلحة والإشراف عليها.

**ثالثا :أهداف البنك**

من بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها:

- تحسين التسيير و جعله أكثر فاعلية للتكيف مع التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة و جديدة في ميدان التسيير و التسويق,
- توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الزبائن,
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية,
- فرض رقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية,

## المطلب الثالث: طلب قرض الاستثمار

إن أي عملية طلب قرض تتم بين الزبون والبنك لا تخلو من الأخطار باختلاف أنواعها ومسبباتها, والتي يحاول البنك مواجهتها من خلال فرض الضمانات على الزبون.

### أولا: الوثائق اللازمة لطلب قرض[24]

كل طلب قرض مصاغ من طرف الزبون يجب أن يكون مؤسسا كتابيا ويموضح لدى وكالة تسيير الحساب، طلب القرض مصحوب بملف أين الوثائق تختلف حسب موضوع القرض.

#### أ. : ملف قرض الاستغلال

**1. بالنسبة للعمليات قيد النشاط:**

الملف القانوني (عقد الشركة، القدرات الممكنة (تدً17011770)، السجل التجاري).

[24]وثائق من البنك BNA

الوثائق المحاسبية: الثلاث ميزانيات الأخيرة وجدول حسابات النتائج.

وثائق من البنك م80

مخطط الخزينة الاحتمالي (المستقبلي).

الشهادات الجبائية والشبه جبائية لمراجعة آداء المستحقات لدفع الضرائب والأعباء الاجتماعية.

المعلومات على العنوان البنكي السابق ( ت7ئة 88272 ددهت متلنه ج1001 عصددعتت دده مع

طلب كشف الحساب.

إتفاقية قرض الإستغلال.

**بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة :**

لى الملف القانوني

4 الميزانية الإفتتاحية وحدول حسابات النتائج ومخطط الخزينة الإحتمالي ( التقديري)

## ب. : ملف قرض الإستثمار

1) الدراسة التقنو إقتصادية والتقديرات المالية للمشروع،
2) الميزانية التقديرية لخمس سنوات،
3) حسابات النتائج المحتملة لخمس سنوات،
4) الفاتورة الشكلية (التقديرية)،
5) المخطط المالي،
6) إتفاقية القرض،
7) الضمانات الممكنة لدى المقترض والمقبولة من طرف البنك،
8) إلتزامات الشركاء،
9) عقد ملكية لأرض مقر البناء،

10) رخصة البناء للمشاريع الجديدة،

11) الضمانات المقترحة من المؤسسة،

12) بالإضافة إلى شهادة (851705) 11 دواحمن،

13) نسخة تبين الشكل القانوني للمؤسسة(....88 .8821 ).

وبطبيعة الحال فإن التزويد بالوثائق المطلوبة بمناسبة أول طلب قرض تختلف عن طلب تجديد أو زيادة القرض.

### ت. : إيداع الملف

إن الملف الذي يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه و كذا الوثائق المرافقة المطلوبة يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف ( المشروع ) إستنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر ومع الإستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير , كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى).

ويتخذ قرار التحول حسب القانون الداخلي للبنك , الذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر و ذلك على النحو التالي:

- مستوى الوكالة،
- مستوى المديرية الجهوية،
- مستوى المديرية المركزية للقرض.

فالمستوى الثلاثة الأول تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيها فيه أما اللجنة المركزية فتقتصر مهمتها على إتخاذ القرار وذلك بأ خذ ما جاءها من المستويات السابقة.

## المبحث الثاني: تقييم دور البنك الوطني الجزائري(BNA) في تويل المشاريع الإستثمارية :

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة وتحليل بعض المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الوطني الجزائري BNA على مستوى الوطني خلال ثلاث سنوات (2016-2018) كما سوف نتطرق إلى تحليل بعض القروض الممنوحة من طرف وكالة تقرت .

### المطلب الأول: دراسة المؤشرات المالية الرئيسية

**جدول رقم 02: يوضح المجاميع خلال الفترة (2016-2018)**

| المجاميع المالية | 2016 | النبة | 2017 | النسبة | 2018 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| موارد العملاء | 1633742 | // | 1783598 | 8,40 | 1849643 | 3,57 |
| قروض العملاء | 1697841 | // | 1732965 | 2,02 | 1822444 | 4,90 |
| إجمالي الميزانية | 2564323 | // | 2805816 | 8,60 | 3082299 | 8,97 |
| رؤوس الأموال | 268744 | // | 289431 | 7,14 | 312955 | 7,51 |
| صافي الدخل البنكي | 54132 | // | 74401 | 27,24 | 95705 | 22,26 |
| الناتج الصافي | 22674 | // | 28848 | 21,40 | 35832 | 19,49 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على معطيات وكالة تقرت( BNA)**

- **حساب نسب الزيادة للمجاميع المالية:**

القانون = $\frac{\text{السنة الحالية}-\text{السنة السابقة}}{\text{السنة الحالية}} 3\ 100$

موارد العملاء: **2017** : $\frac{1633742-1783598}{1783598} * 100 = 8,40\ \%$

**2018** : $\frac{1783598 - 1849643}{1849643} * 100 = 3,57\%$

2. قروض العملاء : **2017** : $\frac{1697841-1732965}{11732965} * 100 = 2,02\ \%$

**2018** : $\frac{1732965-1822444}{1822444} * 100 = 4,90\ \%$

**3**. إجمالي المزانية : **2017** : $\frac{2564323-2805816}{2805816} * 100 = 8{,}60\ \%$

**2018** : $\frac{2805816-3082299}{3082299} * 100 = 8{,}97\ \%$

**4**. رؤوس الأموال **2017** : $\frac{268744-289431}{289431} * 100 = 7{,}14\ \%$

**2018** : $\frac{289431-312955}{312955} * 100 = 7{,}51\ \%$

**5**. صافي الدخل البنكي **2017** : $\frac{54132-74401}{74401} * 100 = 27{,}24\ \%$

**2018** : $\frac{74401-95705}{95705} * 100 = 22{,}26\ \%$

**6**. الناتج الصافي **2017** : $\frac{22674-28848}{28848} * 100 = 21{,}40\ \%$

**2018** : $\frac{28848-35832}{35832} * 100 = 19{,}49\ \%$

**الشكل رقم 04: شكل يوضح تغيرات موارد العملاء بدلالة السنوات (2016-2018)**

**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم :02**

**التحليل:**

سجل البنك بخصوص موارد العملاء خلال السنة المالية 2016 قيمة قدرها 1633742 دج بينما نجدها سنة 2017 قدرت بـ 1783598 دج، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 8,40% مقارنة بالسنة المنصرمة أي بمقدار فارق 149856 دج، بينما نجد في سنة 2018 أن موارد العملاء قدرت بـ 1849643 دج بنسبة زيادة قدرت بـ 3,57% مقارنة بسنة 2017، مما يبين ارتفاع موارد العملاء من سن إلى أخرى.

**الشكل رقم 05: شكل يوضح تغيرات قروض العملاء بدلالة السنوات (2016-2018)**

**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم :02**

**التحليل:**

نلاحظ من خلال الجدول المجاميع المالية أن قروض العملاء خلال السنة المالية 2016 قدرت بـ 1697841 دج حيث إرتفعت في 2017 بمبلغ 1732965 دج بنسبة زيادة قدرها 2,02%، بينما نجدها في سنة 2018 زادت إرتفعت بمبلغ 1822444 دج بنسبة زيادة 4,90% مقارنة بالسنة 2017.

**الشكل رقم 06: شكل يوضح تغيرات إجمالي الميزانية بدلالة السنوات (2016-2018)**

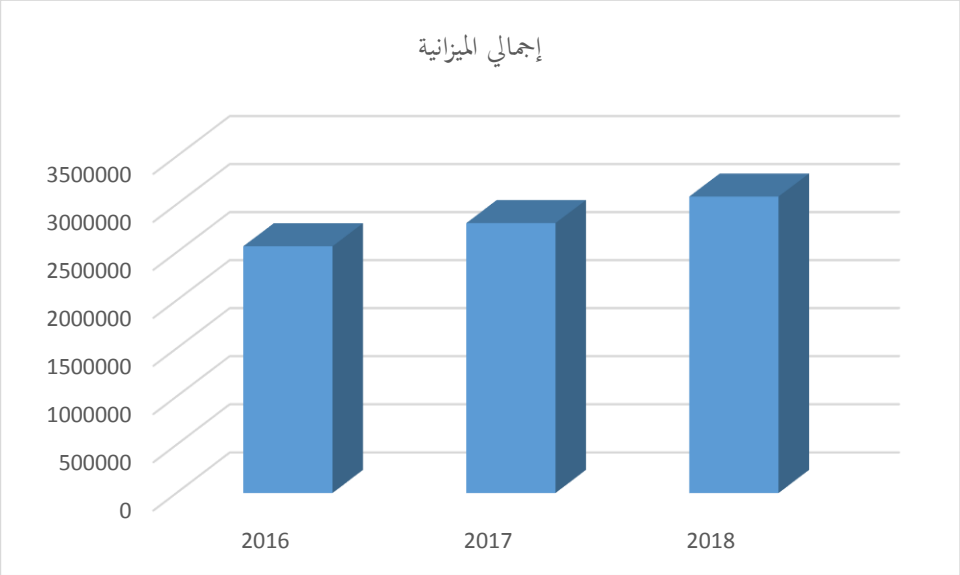


**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم :02**

**التحليل:**

بلغت إجمالي الميزانية لسنة 2016 بمبلغ 2564323 دج حيث إرتفعت سنة 2017 ما مقداره 2805816 دج بنسبة زيادة 8,60% بينما نلاحظ في سنة 2018 أستمرار في الزيادة بمبلغ 3082299 دج بنسبة زيادة قدرها 8,97% وهو ما عزز حصة البنك.

**الشكل رقم 07: شكل يوضح تغيرات رؤوس الأموال بدلالة السنوات (2016-2018)**

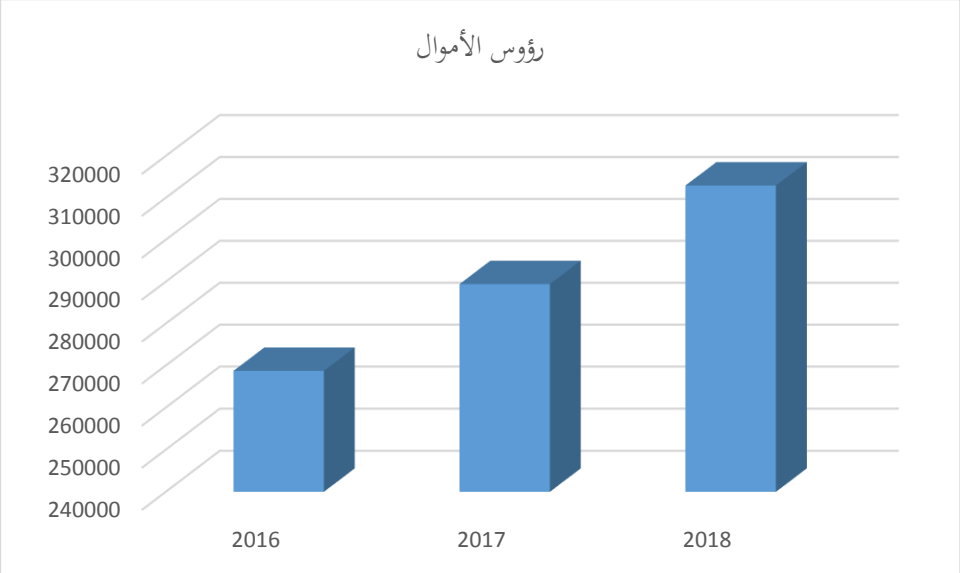


**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم :02**

**التحليل:**

سجل البنك بخصوص رؤوس الأموال خلال السنة المالية 2016 بـ 268744 دج حيث بلغت في 2017 ما مقداره 289431 دج بنسبة زيادة قدرها 7,14%، كما نلاحظ في سنة 2018 زيادة قدرها 312955 دج أي بنسبة 7,51% مقارنة بالسنة الماضية.

**الشكل رقم 08: شكل يوضح تغيرات صافي الدخل البنكي بدلالة السنوات (2016-2018)**

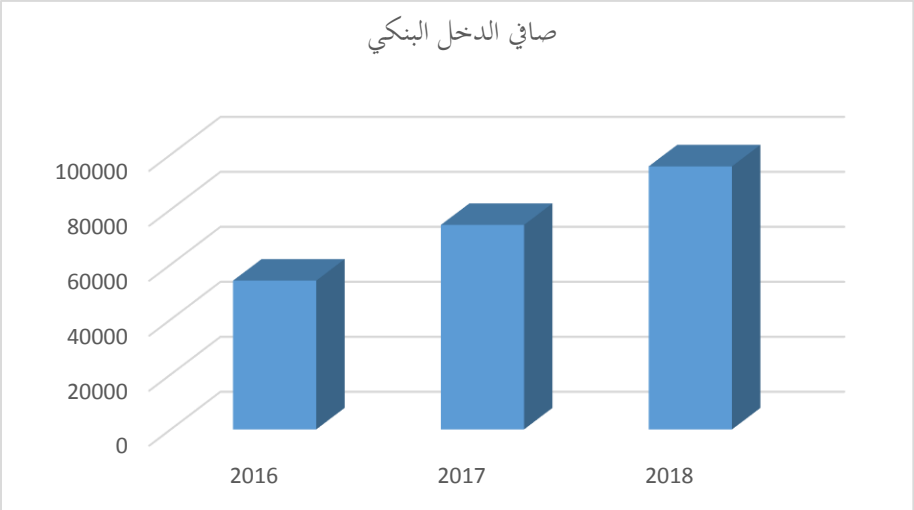


**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم :02**

**التحليل:**

سجل صافي الدخل البنكي في سنة 2016 مبلغ قدر بـ 54132 دج بينما نجده زاد في 2017 بـ 74401 دج أي بنسبة زيادة قدرها 27,24% حيث في سنة 2018 سجل زيادة بنسبة 22,26% مقارنة بالعام المنصرم بمبلغ 95705 دج ويعود هذا الأداء إلى ديناميكية الأنشطة التجارية.

**الشكل رقم 09: شكل يوضح تغيرات الناتج الصافي بدلالة السنوات (2016-2018)**

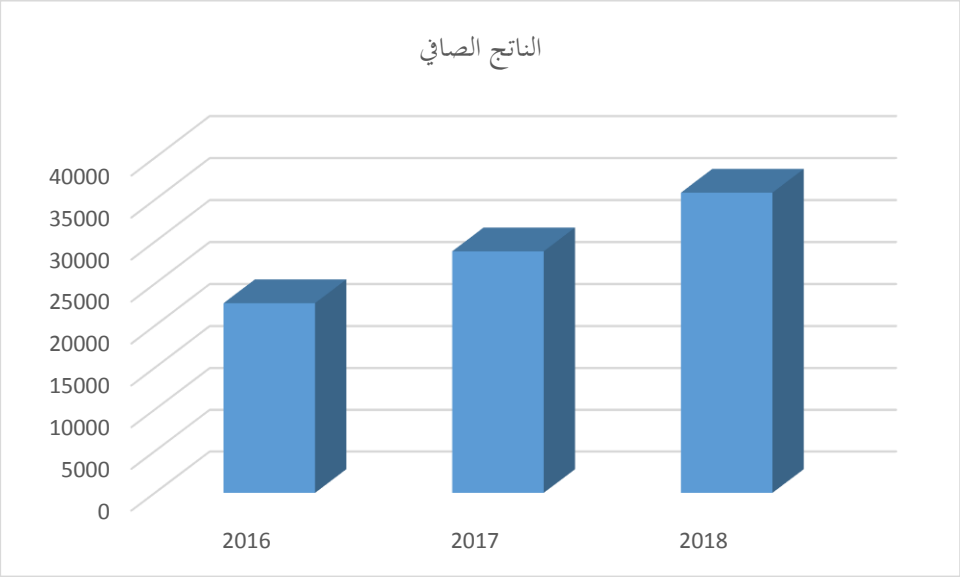


**المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول :02**

## التحليل:

من خلال جدول المجاميع المالية سجل الناتج الصافي لسنة 2016 مبلغ قدر بـ 22674 دج بينما في سنة 2017 شهد ارتفاع بـ 28848 دج أي بنسبة 21,40%، وخلال سنة 2018 سجل نمو في الناتج لصافي بلغت نسبته 19,49% مقارنة بالسنة المالية المنصرمة التي سجلت 35832 دج.

## التوطين البنكي[26]:

بفض جهود شبكة الإستغلال خلال هته السنة والهادفة للإستمالة زبائن جدد خاصة من فئة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى نجاعة الإجراءات المتخذة بهدف تخفيف إجراءات فتح الحسابات لمختلف الزبائن الجدد، فقد سجلت مجفظة زبائن البنك نموا بنسبة (4%)، حيث تم خلال سمة 2018 فتح 108425 حسب جديد على مستوى شبكة البنك، حيث إستقر عدد الحسابات الخاصة بالزبائن الممسوكة على مستوى البنك عند 2780481 حساب مع نهاية ديسمبر 2018، فيما كان عددها 2672056 حساب عند نهاية السنة المالية 2017.

[26]التقرير السنوي 2018 البنك الوطني الجزائري BNA، ص 12 و13

ويعود هذا الأداء الإيجابي المحقق بشكل أساسي إلى النمو المسجل في عدد دفاتر الإدخال الكلاسيكسية الممسوكة على مستوى الشبكة، والتي تعززت بـ 41278 دفتر جديد(مقابل 35985 دفتر ممسوك للسنة المالية 2017)، لتليها فيما بعد الحسابات بالعملة الصعبة والتي سجلت فتح 32309 حساب جديد، متبوعة فيما بعد بالحسابات الجارية والتي سجلت تدفقا إضافيا مقداره 26569 حساب جديد.

من جهة أخرى، سجلت صيغة دفتر التوفير ( مستقبلي) زيادة معتبرة في عددها، حيث بلغت نسبة نموها 66%، وهو مايوافق 10772 حسابا جديدا، وذلك إثر مراجعة وتخفيظ البنك للمبلغ المطلوب لذا الإفتتاح نزولا عند رغبة الزبائن، حيث تم إعتماد 1000 دينار كرصيد إجباري عند إفتتاح الدفتر بدلا من 10000 دينار المعتمدة سابقا.

## المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة

سنقوم بدراسة وتحليل أنواع القروض الممنوحة لوكالة تقرت BNA.

1. **المكشوف:** هو قرض إستغلال والذي من خلاله يسمح للزبون أن يصبح يستعمل حسابه الجاري بوضعية مدينة (دائما) يوميا.
2. **تسهيلات صندوق:** نفسه إلا ويقدم إلى تجار الجملة ( من شهر إلى شهر ).
3. **تسبيق على صفقة** : وهو قرض إستغلال يقدم للمؤسسات المقاولتية المتحصلة على صفقات عمومية و ذلك حتى تسمح لهم بإنجاز مشاريع في الآجال المحددة بمبلغ فوق 15 مليون دج.
4. **تسبيق على فاتورة:** وهو قرض إستغلال يقدم للمؤسسات المقاولتية المتحصلة على صفقات عمومية و ذلك حتى تسمح لهم بإنجاز مشاريع في الآجال المحددة بمبلغ أقل من 15 مليون دج .
5. **قروض الإمضاء:** وهي قروض إستغلال تقدم خاصة للمقاولتية التي تسمح لهم بالحصول على الضمان البنكي المطلوبة من المشروع لتسوية مستحقاته وهذه تسمح لصاحب المشروع الإحتفاظ بحقوقه في حالة عدم حسن الإنجاز (خداع في العمل).
6. **قروض الإستثمار:** هي قروض يتحصل عليها الزبون لإقتناء عتاد تحقيق أصول الشركة من (مباني، ... الخ ).

**جدول رقم 03: يوضح أنواع القروض الممنوحة خلال السنوات (2016-2018)**

| أنواع القروض الممنوحة | السنوات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2016 | نسبة | 2017 | نسبة | 2018 | نسبة |
| **قروض موجهة للمؤسسات** | | | | | | |
| **1. قروض الإستغلال** | 3 | %5,66 | 3 | %5,08 | 4 | %6,77 |
| • مكشوف | 2 | %3,77 | 1 | %1,69 | 3 | %5,08 |
| • تسهيلات الصندوق | 7 | %13,20 | 8 | %13,55 | 8 | %13,55 |
| • تسبيق على صفقة | 3 | %5,66 | 5 | %8,47 | 4 | %6,77 |
| • تسبيق على فاتورة | 38 | %71,69 | 42 | %71,18 | 40 | %67,79 |
| • قروض الإمضاء | 53 | | 59 | | 59 | |
| **2. قروض الإستثمار** | 06 | | 07 | | 07 | |
| **3. إنشاء مؤسسات مصغرة** | | | | | | |
| • ANSEJ | 25 | %45,45 | 35 | %50 | 40 | %47,05 |
| • CNAC | 17 | %30,90 | 19 | %27,14 | 24 | %28,23 |
| • ANGEM | 13 | %23,63 | 16 | %22,85 | 21 | %24,70 |
| | 55 | | 70 | | 85 | |
| **4. قروض موجهة للأفراد** | | | | | | |
| • البناء | 03 | %42,85 | 02 | %33,33 | 03 | %75 |
| • شراء سيارة | 02 | %28,57 | 01 | %16,66 | 00 | %00 |
| • إقتناء مسكن | 02 | 28,57 | 03 | %50 | 01 | %25 |
| | 07 | | 06 | | 04 | |

**المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على معطيات وكالة تقرت( BNA)**

**شكل رقم 10: شكل يوضح تغيرات قروض الإستغلال خلال (2016- 2018)**

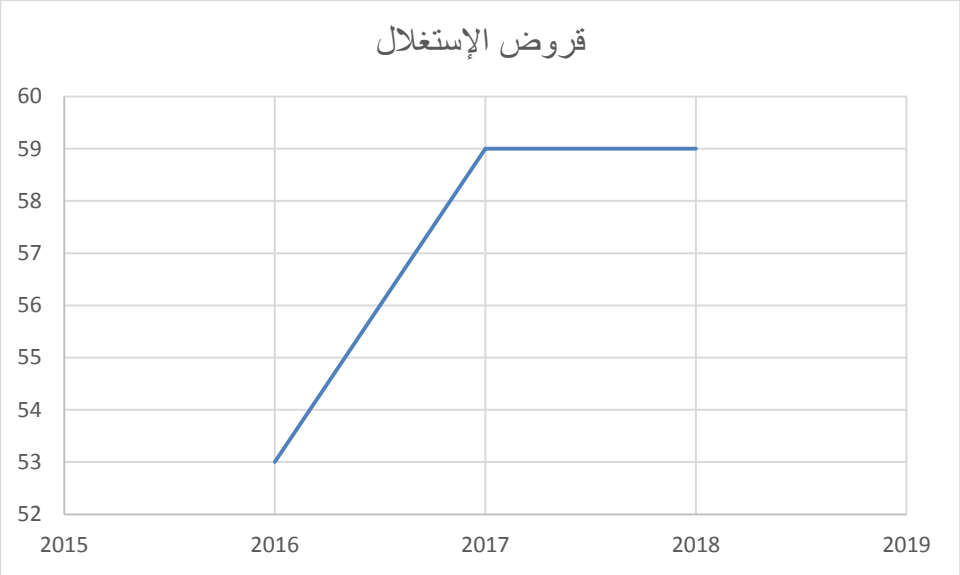


**المصدر: من إعداد الطالبين وبالإعتماد على معطيات البنك BNA**

**التحليل:**

من خلال قراءتنا للمنحنى نلاحظ أن قروض الإستغلال في سنة 2016 بلغت 53 مؤسسة مستفيدة وفي سنتي 2017 و 2018 إرتفعت بحيث بلغت 59 مؤسسة، وهذا راجع إلى تأخر الدولة عن تسديد إعتمادات الصفقات الممنوحة لهذه المؤسسات.

**الشكل رقم 11: شكل يوضح تغيرات إنشاءات المؤسسات المصغرة**

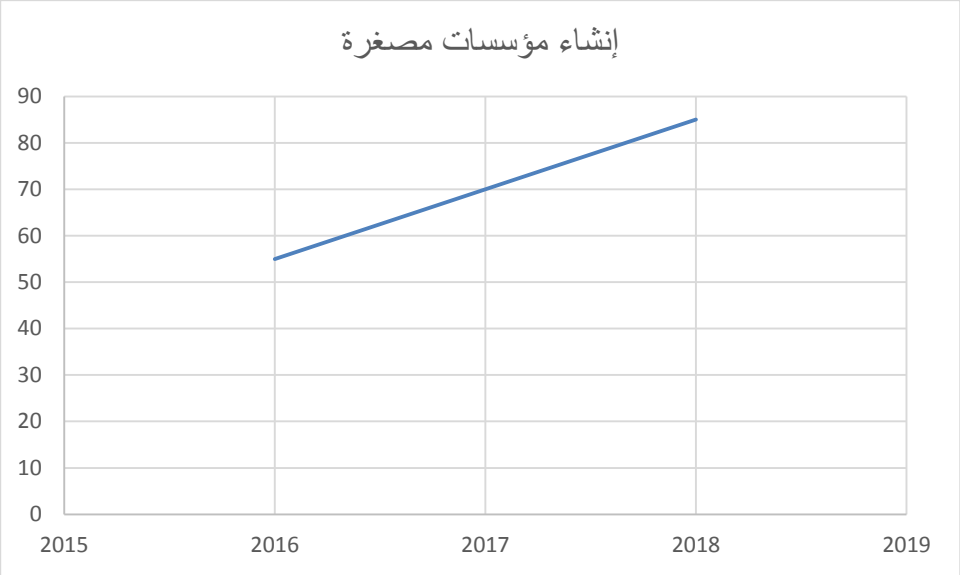


**المصدر: من إعداد الطالبين وبالإعتماد على معطيات البنك BNA**

**التحليل:**

من خلال المنحنى نلاحظ أن القروض الموجهة لإنشاء مؤسسات مصغرة في سنة 2016 بلغت 55 مؤسسة تم تمويلها حيث سجلت تزايد في سنتي 2017 و2018 بغت 70 و85 على التوالي، وهذا ما يؤكد إنتهاج الدولة بتطبيق سياسة التشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة (ANSEJ,CNAC, ANGEM) مما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ويعكس الصورة الحسنة للدولة.

**الشكل رقم 12: شكل يوضح تغيرات القروض الموجهة للأفراد**

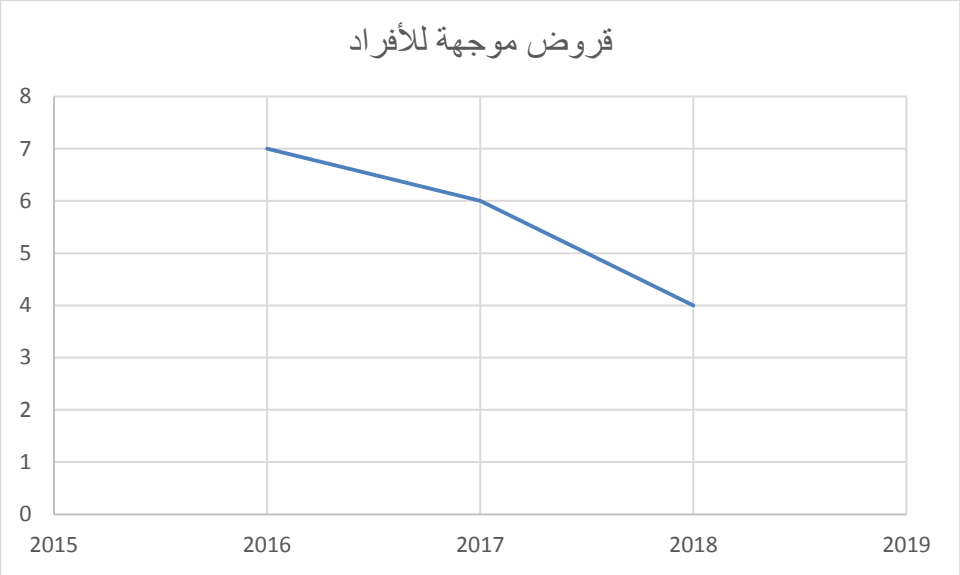


**المصدر: من إعداد الطالبين وبالإعتماد على معطيات البنك BNA**

**التحليل:**

من خلال المنحنى سجلنا تناقص في القروض الموجهة للأفلاد حيث بلغت 7 مؤسسات في سنة 2016 وإستمرت في التناقص خلال سنتي 2017 و2018 سجلت 6 و4 مؤسسات مستفيدة من القروض الموجهة للأفراد على التوالي، وهذا يعود إلى تمويل بالصبغ والإستثمار الإسلامي.

## خلاصة الفصل:

في هذا الفصل من خلال تحليل المعطيات والمعلومات المقدمة من طرف وكالة تقلات وجدنا أن سياسة التمويل ومنح القروض لها دور إستارتيجي في تمويل مختلف المشاريعع الإستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذالك القروض الموجهة للأفراد ودالك من خلال تقديمها للسيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ومنه نستنتج أن سياسة التمويل والإقراض الملائمة لتطلعات البنك بينت أن كل قرض لا يخلو من مخاطر، كما لا يخفى أن دعم المشاريع الإستثمارية والمؤسسات يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية ويسعى جاهذا إلى تقديم تسهيلات إئتمانية، بغية تحقيق أهداف واسعة وشاملة في مجال الإستثمار.

## خاتمة عامة:

يلقى موضوع المشاريع الإستثمارية رواج في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي إهتمام متزايد وإقبال من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن إهتمام الباحثين الإقتصادين نتجية دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، فالبنوك التجارية لها دور بارز في التمويل الفعال في المشاريع الإستثمارية فهو المحرك الرئيسي وذالك من خلال المساهمة في الاقتصاد عن طريق تقطيم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الإستثمار، فالتطور الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في الآونة الأخيرة كانت نتيجة العمل المتواص للجهاز المصرفي وكذالك للتصدي لجملة من المشاكل التي نعترض إنشاء تلك المرتبطة بتحديد الموارد المالية والتي تمثل حجر عثرة لكل مبادرة ترمى لإنشاء عمل خاص في ظل إنسحاب الدولة عن طريق ضمان الشغل للفئة الشبانية وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها المادية للقضاء على ظاهرة البطالة ودعم المستثمرين من جههة أخرى من خلال منح شريحة الشباب فرصة لإنشاء مشاريع إستثمارية مع الغستفادة من التسهيلات.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا المتعلق بتقيم دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية وإبراز الدور الفعال الذي تقوم به المصارف في تمويل المشاريع الإستثمارية ومختلف أنواع القروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد، وهذا ما قمنا بدراسته ةالإطلاع عليه أثناء فترة التربص بالبنك.

## إختبار صحة الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى هذه النتائج التي تثبت الفرضيات المطروحة:

- دور البنوك التجارية، من خلال دراستنا تبين لنا أن دور البنوك التجارية لا يقتصر على تلقي االودائع ومنح القروض فقط بل يسعى جاهدا لتحسين الخدمات المصرفية وكذا دعم المؤسسات،
- مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشاريع إستثمارية، وقد تبين لنا أن البنوك لها دور كبير في تمويل المشاريع ودعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- طرق وصيغ التمويل التي تستعملها البنوك التجارية في تقييم المشاريع الإستثمارية، حيث تبين لنا أن للبنوك صيغ تمويل لمختلف أنواع القروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد بغيت إنشاء مشاريع إستثمارية.

من خلال تربصنا في البنك الوطني الجزائري BNA لاحظنا إقبال لا بأس به على طلب القروض من أجل تمويل المشاريع الإستثمارية التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

**التوصيات:**

- على البنوك أن تولي إهتماما أكثر بالدراسات التقنية للمشاريع ومتابعة وتوجيه المستثمرين،
- إزلة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين وفي مقدمتها عقبات الحصول على تمويل ومدة دراسة ملف طلب القرض وكثرة الوثائق،
- زيادة فاعلية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الإستثمار في الجزائر وتحديد أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع بإستخدام التكنولوجيات الحديثة.

**آفاق الدراسة:**

- دور البنوك في إنعاش الاقتصاد الوطني،
- ترجمة الأفكار إلى مشاريع إستثمارية لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

# قائمة المراجع:


1. بن سالم فاطمة الزهراء معالجة القروض البنكية مذكرة ماجستير المركز الجامعي بحي فارس المدية 2003 /2004.
2. عبد المنعم محمد الطيب العولمة الاقتصادية على الصارف مداخلة مقدمة الملتقى الوطني الاول المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية.
3. PIERRE CON SO: La Gestion Financière de l'entreprise, tome 2, Edition :Berti,
4. احمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطب وعات الجامعية، حلب سورية ، 2000
5. الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات، ط1، 1962 ،
6. الشمري ناظم محمد النوري ،النقود والمصارف ،جامعة الموصل ،العراق ،1995
7. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك
8. الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير ،جامعة بسكرة،الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 / 2008 ،
9. بهاء الدين أمين ، دراسات الجدوى الاقتصادية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2013 – ،
10. جميل الزيدانين والسعودي ،اساسيات في الجهاز المالي
11. حسن سمير عشيش ،التحليل الائتماني ،مكتبة المجمع العربي ،الاردن، ط 1 ،2010
12. حمزة محمود الزبيدي،
13. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق عمان 313 ، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017 / 2016
14. دريد كامل الشيب، الاستثمار والتحليل الاستثمار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط2009,1
15. رن نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية
16. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط 3، دار وائل للنشر ،2005

17. زينب عرض الله واسامة محمد الفولي ،اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ،الطبعة الاولى، 2003

18. صلاح الدين السيسي ،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ،علام الكتب للنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الاولى، 2003

19. طارق طه ، ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات

20. عبد الرزاق خبابة ،الاقتصادالمصرفي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،الطبعة الاولى ،2008

21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، ط 2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005

22.عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات النقود والبنوك

23.فلاح.حسن الحسن. ادارة البنوك مدخل كفي استراتيجي معاصر .دار وائل للطباعة والنشر .طبعة الاولى عمان 2000 .

24.محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008

25.محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2014، محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، د ا رسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، ط4، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010

26.محمود حسين الوادي وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010

27.مريم العمري ، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار( المعايير والمبررات) ، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013 / 2012

28.معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، 2013

29.وثائق من البنك BNA التقرير السنوي 2018 البنك الوطني الجزائري BNA

30.جمال لطرش و اخرون البنوك التجارية و اساليبها في استثمار اموال العملاء مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة منئورى قسنطينة 2005/2004 م

31.عبد الغفار حنفي قرياض سمية، الأسواق والمؤسسات الماليةٌ، مركز الإسكندرية ، مصر 1999

32.العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015 / 2014

# الملاحق

## البيانات المالية

### 1.1.الميزانية ( بآلاف الدينار الجزائري)

| الأصول | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2017 | ديسمبر 2018 |
|---|---|---|---|
| الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 305 734 845 | 298 863 421 | 337 316 817 |
| أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | 238 | 250 | 270 |
| أصول مالية جاهزة للبيع | 788 082 331 | 265 053 415 | 379 543 232 |
| سلفيات و حقوق على الهيئات المالية | 166 797 057 | 277 338 267 | 407 271 144 |
| سلفيات و حقوق على الزبائن | 1 384 912 137 | 1 622 181 004 | 1 806 662 078 |
| أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق | 14 043 819 | 194 043 819 | 14 043 819 |
| الضرائب الحالية - الأصول | 10 929 186 | 11 176 286 | 10 145 906 |
| الضرائب المؤجلة -الأصول | 715 320 | 611 969 | 691 309 |
| أصول أخرى | 78 034 835 | 38 681 034 | 28 926 710 |
| حسابات التسوية | 49 986 094 | 75 010 175 | 51 160 554 |
| اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء | 22 813 283 | 23 741 477 | 23 761 261 |
| عقارات استثمارية | - | - | - |
| الأصول الثابتة المادية | 21 150 516 | 21 791 299 | 22 680 606 |
| الأصول الثابتة غير المادية | 171 517 | 140 856 | 95 644 |
| فارق الحيازة | | | |
| **3 082 299 350** | **2 843 371 178** | **2 828 633 272** | **3 082 299 350** |

## البيانات المالية

| الخصوم | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2017 | ديسمبر 2018 |
|---|---|---|---|
| البنك المركزي | 340 355 168 | - | - |
| ديون تجاه الهيئات المالية | 195 741 959 | 158 992 098 | 243 452 166 |
| ديون تجاه الزبائن | 1 673 844 881 | 1 834 455 739 | 1 982 925 888 |
| ديون ممثلة بورقة مالية | 14 245 846 | 16 428 533 | 18 685 076 |
| الضرائب الجارية - خصوم | 12 418 096 | 11 273 229 | 14 282 865 |
| الضرائب المؤجلة - خصوم | 535 633 | 536 812 | 537 377 |
| خصوم أخرى | 140 671 583 | 110 962 924 | 117 077 585 |
| حسابات التسوية | 79 065 313 | 104 668 088 | 70 894 144 |
| مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 38 172 236 | 30 045 156 | 30 088 761 |
| إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات | - | | |
| أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 92 063 068 | 102 041 054 | 108 112 786 |
| ديون تابعة | 14 000 000 | 194 000 000 | 208 002 425 |
| رأس المال | 41 600 000 | 41 600 000 | 150 000 000 |
| علاوات مرتبطة برأس المال | - | - | |
| الاحتياطات | 155 567 323 | 178 987 219 | 90 573 966 |
| فارق التقييم | (-) 6 155 252 | (-) 5 169 755 | (-) 7 991 301 |
| فارق إعادة التقييم | 14 122 289 | 14 122 289 | 14 122 289 |
| (-/+) ترحيل من جديد | 5 703 139 | 5 703 139 | 5 703 139 |
| (-/+) نتيجة السنة المالية | 31 419 896 | 29 986 747 | 35 832 184 |
| **مجموع الخصوم** | **2 843 371 178** | **2 828 633 272** | **3 082 299 350** |

## 2. خارج الميزانية ( بآلاف الدينار الجزائري)

| الالتزامات | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2017 | ديسمبر 2018 |
|---|---|---|---|
| الالتزامات المقدمة | **873 975 119** | **909 150 776** | **979 354 019** |
| التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية | 10 451 808 | 8 383 244 | 9 266 640 |
| التزامات التمويل لفائدة الزبائن | 274 487 762 | 453 177 269 | 540 106 873 |
| التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية | 317 972 415 | 181 193 033 | 170 956 732 |
| التزامات ضمان بأمر من الزبائن | 271 063 134 | 266 397 230 | 259 023 774 |
| التزامات أخرى ممنوحة | - | | |
| التزامات محصل عليها | 995 757 495 | 909 258 521 | 871 072 833 |
| التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية | - | - | - |
| التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية | 430 461 923 | 343 962 949 | 305 777 260 |
| التزامات أخرى محصل عليها | **565 295 572** | **565 295 572** | **565 295 273** |

## 3. حسابات النتائج ( بآلاف الدينار الجزائري)

| الالتزامات | ديسمبر 2016 | ديسمبر 2017 | ديسمبر 2018 |
|---|---|---|---|
| + فوائد و نواتج مماثلة | 129 177 236 | 115 094 180 | 138 968 599 |
| - فوائد وأعباء مماثلة | (-) 27 955 586 | (-)39 130 790 | (-)46 126 936 |
| + عمولات (نواتج) | 2 685 271 | 2 107 888 | 2 111 057 |
| - عمولات (اعباء) | (-) 81 443 | (-)42 708 | (-)56 129 |

البيانات المالية

| | | | |
|---|---|---|---|
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | 35 | 14 | 50 |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | (-) 468 723 | 16 994 | 571 993 |
| + نواتج النشاطات الأخرى | 214 322 | 236 245 | 236 307 |
| - رسوم للأنشطة الأخرى | (-) 12 287 | 0 | |
| **صافي الدخل المصرفي** | **103 558 825** | **78 281 823** | **95 704 941** |
| - أعباء استغلال عامة | (-) 22 787 304 | (-) 21 334 309 | (-) 20 548 066 |
| - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية | (-) 1 415 820 | (-) 1 550 437 | (-) 1 556 861 |
| **الناتج الإجمالي للاستغلال** | **79 355 701** | **55 397 077** | **73 600 014** |
| - مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد | (-) 56 431 055 | (-) 45 735 249 | (-) 45 566 838 |
| + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | 20 965 730 | 31 702 679 | 22 003 097 |
| **ناتج الاستغلال** | **43 890 376** | **41 364 507** | **50 036 273** |
| +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | - | - | - |
| + العناصر غير العادية (نواتج) | - | - | - |
| - العناصر غير العادية (أعباء) | - | - | - |
| **ناتج قبل الضريبة** | **43 890 376** | **41 364 507** | **50 036 273** |
| ضرائب على النتائج وما يماثلها | (-) 12 470 480 | (-) 11 377 760 | (-) 14 204 089 |
| **الناتج الصافي للسنة المالية** | **31 419 896** | **29 986 747** | **35 832 184** |